الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة

المستخلص:

تتناول الورقة البحثية مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه، وتشير إلى أهميته في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما تستعرض التحديات البيئية المختلفة التي تواجه العالم، مثل استخدام الموارد الطبيعية والتلوث وشح المياه وتردي الأراضي والتنوع الأحيائي وتغير المناخ. وتشير الورقة إلى آليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية وتصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء.

وتتطرق الورقة أيضًا إلى سياسات البيئة العالمية وأهميتها في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة والاستدامة والأخلاقيات البيئية لما بعد المادية. كما تشير إلى الأثر البيئي للنزاع الإرهابي المسلح وتسلط الضوء على سبل تعزيز دور التكنولوجيا في مواجهة التغير المناخي.

وتختتم الورقة بالحديث عن خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر وأهمية هذه الخطة في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر يمثل توجهاً استراتيجياً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتطلب جهوداً مشتركة وتعاوناً دولياً واسعاً لتحقيق هذا الهدف وتجاوز التحديات المختلفة التي تواجه العالم.

Abstract:

This research paper discusses the concept and objectives of green economy and highlights its importance in addressing the environmental, economic, and social challenges facing the world. The paper also reviews the various environmental challenges facing the world, such as the use of natural resources, pollution, water scarcity, land degradation, biodiversity, and climate change. The paper points to the mechanisms for transitioning to a green

economy, such as updating banking operations and infrastructure, and designing a new set of green products and services.
The paper also addresses global environmental policies and their importance in promoting sustainable development, protecting the environment, sustainability, and post-material environmental ethics. The paper also refers to the environmental impact of armed terrorist conflict and sheds light on ways to enhance the role of technology in addressing climate change.
The paper concludes by discussing Egypt's plan to implement a green economy and the importance of this plan in achieving sustainable development and preserving natural resources. It can be said that the green economy represents an important strategic direction for achieving sustainable development and preserving natural resources, and it requires joint efforts and extensive international cooperation to achieve this goal and overcome the various challenges facing the world.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة،Cop 27

* حمدي بدين، باحث دكتوراه، كلية التجارة جامعة حلوان، الكلية العسكرية للعلوم والإدارة

مقدمة:

تعد مسألة الاقتصاد الأخضر أحد أهم الموضوعات التي تشغل العالم في الوقت الحاضر، حيث تتضمن هذه الفكرة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية. ويعتبر الاقتصاد الأخضر مفهوماً شاملاً يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين هذه الجوانب وتحقيق التنمية المستدامة والاقتصادية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه، والتركيز على أهمية هذا المفهوم في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم. كما ستتضمن الورقة استعراض التحديات البيئية المختلفة التي تواجه العالم، مثل استخدام الموارد الطبيعية والتلوث وشح المياه

وتردي الأراضي والتنوع الأحيائي وتغير المناخ، وآليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

كما ستتضمن الورقة مناقشة تحديات التمويل والاستثمار في الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة، وسبل تعزيز دور التكنولوجيا في مواجهة التحديات البيئية، بالإضافة إلى سياسات البيئة العالمية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وسيتم في النهاية مناقشة خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وسيتم التطرق إلى أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهمية البحث:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الاقتصاد الأخضر وأهدافه، وتسلط الضوء على أهميته في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويأتي الاقتصاد الأخضر كاستجابة للتهديدات التي تواجه العالم، مثل تلوث البيئة وندرة الموارد الطبيعية وتغير المناخ. كما يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار، مع المحافظة على البيئة وحمايتها للأجيال الحالية والمستقبلية مستقبلاً.

إشكالية البحث:

تركز الورقة البحثية على التحديات البيئية المختلفة التي تواجه العالم، مثل استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة وندرة المياه وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وتعتبر هذه التحديات جوانب مهمة يجب التركيز عليها في إطار الاقتصاد الأخضر. ويتعين على البحث تحديد العوامل التي تؤثر في تحقيق الاقتصاد الأخضر وتنمية الحلول المبتكرة لمواجهة تلك التحديات.

تساؤلات البحث:

تطرح الورقة البحثية عددًا من التساؤلات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة على سبيل المثال:

١- كيف يمكن تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تحديث العمليات المصرفية والاستثمارات الخضراء؟

٢- ما السياسات والتدابير التي يجب اتخاذها على المستوى العالمي لدعم الاقتصاد الأخضر؟

٣- كيف يمكن تعزيز دور التكنولوجيا في مواجهة التغير المناخي وتحقيق الاقتصاد الأخضر؟

تلك التساؤلات تسهم في توجيه البحث نحو استكشاف الحلول والمسارات الممكنة لتحقيق الاقتصاد الأخضر.

منهجية البحث: [١]

تستند الورقة البحثية إلى استعراض للمراجع الأكاديمية والبحوث السابقة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويتم تحليل المعلومات المجمعة وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات موضوعية ومبنية على الدلائل والبيانات المتاحة. كما تتضمن منهجية البحث أيضًا دراسة السياسات العالمية والمحلية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتحليل الأثر البيئي للنزاعات الإرهابية المسلحة وتعمل المنهجية على توفير إطار شامل لفهم الاقتصاد الأخضر وتحديد الفرص والتحديات التي يواجها.

ويحتوي المنهج الوصفي في هذا البحث على عدة مصادر لدراسة البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل الدراسات السابقة والمراجع العلمية من كتب

---

(١) عقيل حسين عقيل، المنهج العلمي وطريقة تحليل المضمون، دار ابن كثير، سوريا ، ٢٠١١

وايضاً مصطفى حسين باهى، منى احمد الأزهري، نرمين محمود خليل، المرجع في البحث العلمي (نظري - تطبيقي)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ٢٠١٨

ومجلات وبعض المواقع الالكترونية، لتحليل واستخراج المعلومات للوصول لنتائج واضحة وشاملة.

الدراسات السابقة:

١- دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا(٢)

تمت المناقشة في الدراسة ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر في إفريقيا، وأهمية تبني أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣ لضمان استقرار الاقتصادات في مواجهة تغيرات المناخ والتلوث البيئي. وتمت أيضًا مناقشة الخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض الدول الأفريقية في قطاعاتها الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم، مما أسفر عن آثار إيجابية عديدة تعزز عملية التنمية المستدامة في القارة.

وتمت المناقشة أيضًا للتحديات التي تواجه هذا التحول الأخضر في إفريقيا، مثل غياب سياسات وأطر تنظيمية واضحة، ونقص الوعي بمصادر التمويل المناخي المختلفة، والمشاركة المحدودة للمستثمرين.

٢- السياسة الخضراء: الوعد العالمي (٣)

تتناول الدراسة تأثير الحركات السياسية الخضراء وكيفية تأثيرها على السياسة والسياسات في مختلف البلدان، كما تقدم الدراسة تحليلاً لتطور الحركات الخضراء منذ نشأتها ونموها في السبعينات والثمانينات، وتستعرض المفاهيم الأساسية والمبادئ التوجيهية للحركة الخضراء.

ومن ثم، يتم التركيز على القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البشرية، وأهمية تبني نماذج تنمية مستدامة. يتم استعراض العقبات والتحديات التي تواجه الحركات الخضراء، ويتم تقديم التوجيهات المستقبلية المتعلقة بالسياسة الخضراء.

---

(٣) جيهان عبد السلام عباس،" دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مجلد ٢٤، عدد ٢، ٢٠٢٣

(٣) بول اليوت، السياسة الخضراء : الوعد العالمي، دار نشر جيلفور للنشر، انجلترا، ١٩٩٩

٣- **الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق** [٤]

تعبر الدراسة عن أهمية الاقتصاد الأخضر وتشرح الدراسة المقصود بالاقتصاد الأخضر وتطرح ايضاً الهدف من الاقتصاد الأخضر في المجتمعات اليوم، كما ان الدراسة تتحدث عن كيفية تقليل الاخضرار البيئية التي بالتبعية تؤثر على الاقتصاد في دول العالم اليوم ومستقبلاً، وايضاً ماهي دور التكنولوجيا الخضراء في نهضة الاقتصاد الأخضر وتتساءل الدراسة عن المشكلات التي عجزت التنمية المستدامة معالجتها.

أولاً الاقتصاد الأخضر:

تتناول الدراسة في هذا الجزء نشأه مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهمية ومبادئه والفرق بينه وبين الاقتصاد والتقليدي وذلك على النحو التالي:

أ- الاقتصاد الأخضر النشأة والمفهوم:

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام ١٩٨٩، في إحدى الدراسات التي أعدّها مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس). وربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، من خلال دراسة السياسات الاقتصادية والمالية. [٥]

ولم يحظ مفهوم الاقتصاد الأخضر بالاهتمام الدولي في ذلك الوقت، ولكن عاد المصطلح للظهور مرة أخرى عام ٢٠٠٨ عقب الأزمات المالية العالمية التي أدت إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية، حيث فقد العديد من الأفراد وظائفهم ومصادر دخلهم. وقد تزامنت هذه الأزمة مع أزمة الغذاء العالمية في نفس الفترة، حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعرض حوالي

(٤) فاطمة بكدى، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق ، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ٢٠١٩

(٥) نجاتي , حسام الدين, الاقتصاد الأخضر و دورة في تحقيق التنمية المستدامة , سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٥١ , معهد التخطيط القومي , مصر,٢٠١٤ , ص ١٤-١٥

مليار شخص لخطر الجوع وسوء التغذية، وأخيرًا جاءت أزمة المناخ لتزيد الأمور تعقيدًا.

منذ ذلك الحين، بدأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الترويج لمفهوم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لمواجهة الأزمات العالمية والحفاظ على الاستدامة البيئية. وفي هذا السياق، دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للتنمية المستدامة بعنوان الاقتصاد الأخضر في عام ٢٠١٢.(٦)

وقد تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح الاقتصاد الأخضر منذ ذلك الحين، وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر على أنه "اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، وتقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، مع إيلاء أهمية متساوية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية."(٧)

وقد وصف البنك الدولي الاقتصاد الأخضر بأنه "نوع من الاقتصاد يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد، من خلال التركيز على كيفية الإنتاج وتأثيره على البيئة." (٨)

ووصفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاقتصاد الأخضر بأنه "استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة, نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات"، الامم المتحدة، ٢٠١١ .ص ٩-١٠

(٤) UNEP, (2011), "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", united nation, , united nation environment program, P.1-52.

(٨) الكواز، أحمد ,الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن والمائة عشر، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ٢٠١٤ ص .٤

وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر، وذلك في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ." (٩)

يطلق على الاقتصاد الأخضر هذا الاسم لأنه يعتمد على استخدام الطاقة المتجددة، بدلاً من الاعتماد على الوقود الأحفوري والنفط الذي يلوث البيئة ويستنزف الموارد الطبيعية، وهو ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي. (١٠)

وتتمثل أهم نقاط الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر في الاتي:

جدول رقم (١)

الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر

	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الاخضر
مصدر الطاقة	الوقود الأحفوري	الطاقة المتجددة
استغلال الموارد الطبيعية	سوء استغلال الموارد الطبيعية	الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومراعاه قدرتها على التجدد
البعد البيئي	لا يهتم بالبعد البيئي ينتج عنه مستويات عالية من التلوث	يراعى التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي
النمو الاقتصادي	مستويات عالية من النمو الاقتصادي ولكن نمو مشوه	يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومراعاه المخاطر البيئية
التكنولوجيا	كثيفة الإنتاج نتج عنها ارتفاع مستويات التلوث	تكنولوجيا نظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية واعاده تدوير الموارد

(٢) UNESCAP (2012). Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, The Asian Development Bank, Bangkok, p.39.

(١٠) مسعودة، رداس و يمينة عاتي, الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد ٧ ،العدد٧, ٢٠١٩،ص ٩٣-١١٣

العدالة الاجتماعية	عدم عدالة توزيع الدخل وارتفاع مستويات الفقر	يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال خلق فرص عمل خضراء ومعالجة مشكلة الفق

المصدر: ابوعليان حسام ,الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجية مقترحة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر غزة، ٢٠١٧ , ص.٦٢

ب- أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (١١):

١- ربط متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بحماية البيئة .
٢- تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية، وذلك من خلال تعزيز الممارسات الاستدامة والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.
٣- يعتبر الاقتصاد الأخضر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يساعد في تحقيق الازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي وتقليل الآثار السلبية على البيئة.
٤- يتضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحو رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه، وخفض النفايات والتلوث.
٥- يهدف مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى تأمين محركات نمو جديدة، وذلك من خلال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية، مما يساعد على دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة ودعم الفقراء. يساعد الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ.

(١١) المالكي عبد هللا بن محمد ,التحول نحو الاقتصاد الأخضر :تجارب دولية"، المجلة العربية للإدارة، ٢٠١٧, المجلد٣٢ ، العدد ٤ ،ص. ٢

ج- أهمية الاقتصاد الأخضر:

ترجع أهمية الاقتصاد الأخضر إلى تزايد المشكلات العالمية المتعلقة بالمناخ والاحتياجات الطائرية بالإضافة إلى احتمالات تزايد تلك المشكلات بحلول عام ٢٠٣٠ ،حيث يتوقع حدوث الاتي :(١٢)

١- شهد الطلب العالمي على الطاقة زيادة بنسبة ٢٤ .%

٢- ارتفع سعر برميل النفط إلى ١٢١ دولارًا.

٣- ازدادت نسبة انبعاثات الكربون بنسبة ٢٤ % .

٤- سجلت متوسط درجة حرارة الأرض ارتفاعًا بنسبة ٦ درجات مئوية.

٥- شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا تتراوح نسبته بين ٤% و١١% .

٦- يتوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم،

و٣ مليارات شخص يعيشون بدخل يقل عن ٢ دولار في اليوم.

يمثل الاقتصاد الأخضر مسارًا هامًا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويتحقق ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا الخضراء في الإنتاج وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، مما يحد من النفايات والتلوث.

د- مبادئ الاقتصاد الأخضر:

أعدت العديد من المنظمات الدولية مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة صانعي القرار على تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر. وهذه المبادئ تتمثل في: (١٣)

---

(١)Voumik, Liton Chandra and Shah Gaffar Hossain, "Agreen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh?", Journal of Economics and Sustainable Development,2014 , Vol.5, No.3, p.119-131.

(٢) United Nation, "Understanding and Operationalizing Green Economy into National Development Planning in the Caribbean Context ", united nation, 2008, p. 8-26.

١- يعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس هدفًا في حد ذاته.
٢- يجب أن يتضمن الاقتصاد الأخضر خلق عمل لائق ووظائف خضراء.
٣- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد والطاقة.
٤- يحترم الاقتصاد الأخضر حدود الكواكب أو الحدود البيئية.
٥- يستخدم الاقتصاد الأخضر عملية صنع قرار متكاملة.
٦- يستخدم الاقتصاد الأخضر مؤشرات مناسبة لقياس التقدم في الناتج المحلي الإجمالي.
٧- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق العدالة بين الدول والأجيال.
٨- يحمي الاقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.
٩- يساعد الاقتصاد الأخضر على الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتمكين الوصول إلى الخدمات الأساسية.
١٠- يساهم الاقتصاد الأخضر في تحسين الحكومة وسيادة القانون وخلق نظم ديمقراطية تشاركية شفافة ومستقرة.
١١- يأخذ الاقتصاد الأخضر في الاعتبار العوامل الخارجية.

هـ - آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر: (١٤)

يمكن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مسارين هما:

المسار الأول يركز على إطلاق المشاريع الخضراء عن طريق إنشاء مشاريع جديدة للتنمية الاقتصادية التي تركز على الأبعاد البيئية والاجتماعية، ويترتب على ذلك العديد من الفوائد، منها:

١- تشجيع الأنشطة التي تقلل من انبعاثات الكربون.
٢- فتح مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي.
٣- خلق فرص عمل جديدة.
٤- توفير مصادر دخل جديدة.

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الامم المتحدة،٢٠١٢ , ص ١٩

٥- تشجيع توظيف الشباب في قطاعات جديدة.

كما يتضمن **المسار الثاني** إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك عن طريق تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء، مما يساهم في تحقيق المنافع التالية:

١- التقليل من انبعاثات الكربون.
٢- تحسين النقل العام.
٣- تخفيض الشح المائي.
٤- تحسين الأمن الغذائي.
٥- تنمية المناطق الريفية ويزيد من الدخل.
٦- الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

ويساعد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق إطلاق المشاريع الخضراء. وبفضل هذا الانتقال، ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين إيجاد فرص العمل. ويساهم التحسين في الدخل في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتترتب الآثار المضاعفة لهذه الأنشطة على تحسين الاقتصاد العالمي في المدى الطويل، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا التحديات البيئية والتكلفة الاقتصادية والاجتماعية:

في سياق اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر تظهر عدد من التحديات لعل أهمها:

أ- استخدام الموارد الطبيعية:

قامت المجموعة المختصة بالموارد الدولية بتحليل الآثار الاقتصادية لندرة الموارد الطبيعية. [١٥] و في تقرير صادر عن المجموعة المختصة بالموارد الدولية عام ٢٠١١، تم تحليل استخراج أربع فئات من المواد الخام الأولية، وهي: معادن البناء والركائز والمعادن الصناعية والوقود الأحفوري والكتلة الحيوية. وتوصل التقرير إلى أن نسبة استخراج هذه المواد وجمعها تتراوح، في المجمل، بين ٤٧ و٥٩ مليار طن سنويًا. ويشير السيناريو "الوضع المعتاد" إلى أنه من المتوقع زيادة الاستخراج السنوي للموارد على مستوى العالم بثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠.

وأظهرت دراسة حديثة أجراها معهد ماكينزي العالمي [١٦] يؤدي الاستخدام الكثيف للموارد إلى زيادة أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما يستدعي إعادة النظر في إدارة الموارد بشكل شامل، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد لتحقيق التوازن بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد عليها. وبالأخص، ستتزامن الزيادات في الطلب بنسبة ٣٠-٨٠ في المائة في جميع الموارد الرئيسية مع الصعوبات والتكاليف المتزايدة في الوصول إليها واستخراجها. ويشير تقرير إلى أن الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١١، أدت إلى إنهاء الانخفاضات في الأسعار التي سادت على مدى المائة سنة الماضية. وتشير الدراسة إلى إمكانية أن يشهد الاقتصاد العالمي أسعاراً أعلى وتقلبات أكثر في الموارد على مدى عدة عقود، مما يمكن أن يتسبب في عواقب وخيمة على الإنتاج. ولقد أدى الإفراط في استخدام الموارد بالفعل إلى انكماش حاد في بعض الصناعات أو انهيارها

(١) UNEP: Assessing the environmental impacts of consumption and production: Priority products and materials, International Resource Panel (Paris, 2010).

(٢) R. Dobbs et al.: Resource revolution: Meeting the world's energy, materials, food, and water needs (New York, McKinsey Global Institute, 2011).

في بلدان مجموعة العشرين، مثل قطاع الحراجة [١٧] في الصين وإندونيسيا وغرب الولايات المتحدة، وصيد الأسماك في بعض مناطق كندا، مما ترتب عليه فقدان الوظائف بالملايين.

ب- التلوث:

في ظل عدم تزايد فعالية إعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات، من المتوقع أن تستمر أحجام النفايات العالمية في الارتفاع بسرعة، مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه والهواء. ويقدر البنك الدولي أن يصل إنتاج النفايات العالمي إلى ٢,٢ مليار طن بحلول عام ٢٠٢٥، أي ضعف حجمها الحالي الذي يبلغ ١,٣ مليار طن[18].

ج- شح المياه وتردي الأراضي: [١٩]

تعاني المياه العذبة بشكل عام من ندرة في مناطق عديدة حول العالم، ويُتوقع أن تتفاقم مشكلة النقص المائي في المستقبل. ومن المتوقع أن تلبي الإمدادات المائية فقط ٦٠% من الاحتياجات العالمية خلال العقدين الثاني والثالث من الالفية الثانية. ووفقًا لتقرير توقعات البيئة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من نقص مائي حاد بمقدار ٢,٣ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠، مما يشكل أكثر من ٤٠% من سكان العالم. وسيؤدي هذا النقص في المياه إلى عرقلة نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية. وسيتنافس قطاعات الصناعة

(١٧) الحراجة : نهج متكامل لاستخدام المزايا التفاعلية من الجمع بين الأشجار والشجيرات مع المحاصيل والماشية .

(٤) World Bank: What a waste: A global review of solid waste management (Washington, DC, 2012).

(١) Water Resources Group: Charting our water future: Economic frameworks to inform decision-making (New York, McKinsey, 2009)

وتوليد الطاقة والاستهلاك البشري والزراعة على المياه، مما يتسبب في تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي.

وتستخدم نحو ٧٠% من المياه المتاحة لغرض الري وإنتاج الأغذية، ويعتمد الوضع الزراعي بشكل كبير على هذه الموارد المحدودة. وبالرغم من أن الزراعة شهدت زيادة في الإنتاجية بفضل استخدام الأسمدة الكيميائية، فإن زيادة الزراعة المكثفة تؤدي إلى تدهور نوعية التربة وتلوث الموارد المائية. ويتجه نقص المياه والغذاء إلى زيادة العبء الملقى على عاتق المرأة في المجتمع.

د- التنوع الأحيائي:

تعتبر الثروة الحيوانية والنباتية أساسية لإنتاج الأغذية وتوفير المواد الأولية للسلع الأساسية والمنتجات، بما في ذلك المنسوجات ومواد البناء والورق وصناعة الأدوية. ويكتسب عدد الأجناس وتنوعها أهمية بالغة لاستقرار النظم الإيكولوجية. ومن المقلق أن معدلات الانقراض الحالية للأجناس الحيوانية والنباتية تصل إلى ١٠٠-١٠٠٠ ضعفًا من المعدل الطبيعي، وهذا يمثل تهديدًا كبيرًا للاستدامة البيئية. (٢٠)

تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠% من جميع أنواع الثدييات والطيور والأنواع البرمائية معرضة لخطر الانقراض خلال هذا القرن، مما يشير إلى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لحماية التنوع الحيوي والحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض. (٢١) تتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فقدان التنوع الحيوي في تغير استخدام الأراضي وإدارتها (مثل الزراعة والأنشطة

(٢) J. Rockström et al.: "A safe operating space for humanity", in Nature, Vol. 461 (2009), pp. 472–475.

(٣) S. Díaz et al.: "Biodiversity regulation of ecosystem services", in H. Hassan et al. (eds): Ecosystems and human well-being: Current state and trends (Washington, DC, Island Press, 2005).

التجارية والتحضر)، فضلاً عن التلوث. ومن المتوقع أن يصبح التغير المناخي أحد أسرع العوامل التي تؤدي إلى فقدان التنوع الحيوي، وقد يصل إلى ذروته بحلول عام ٢٠٥٠.

هـ - تغير المناخ:

تعتبر التغيرات المناخية أحد أخطر التهديدات العالمية، حيث تؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية الأخرى مثل ندرة المياه وفقدان التنوع الحيوي. وينجم تغير المناخ، في المدى القصير والمتوسط، عن زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية وتغير نمط تساقط الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر. كما تتسبب آثار التغير المناخي في الطقس المتقلب وحدوث ظواهر مناخية متطرفة. وتعود أسباب تغير المناخ بشكل أساسي إلى ارتفاع مستويات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. [٢٢]، تنتج الغازات الدفيئة بشكل رئيسي عن حرق الوقود الأحفوري والمواد الإحيائية وتربية المواشي وري حقول الأرز واستخدام الأسمدة النيتروجينية. وتحتجز هذه الغازات مزيدًا من الطاقة الشمسية التي يتلقاها الكوكب، مما يؤدي إلى زيادة في تأثير الدفيئة. وتشكل إمدادات الطاقة والزراعة معًا حوالي ٥٧% من إجمالي الانبعاثات، ويعتبر النشاط الصناعي والنقل مصدرين رئيسيين للانبعاثات بنسبة ١٩% و١٣% على التوالي، كما يظهر في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١)

نسب الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، حسب القطاع (بالنسبة المئوية)

(٢٢) يتمثل معظمها في ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النتروز والميثان ومجموعة من الغازات المفلورة.

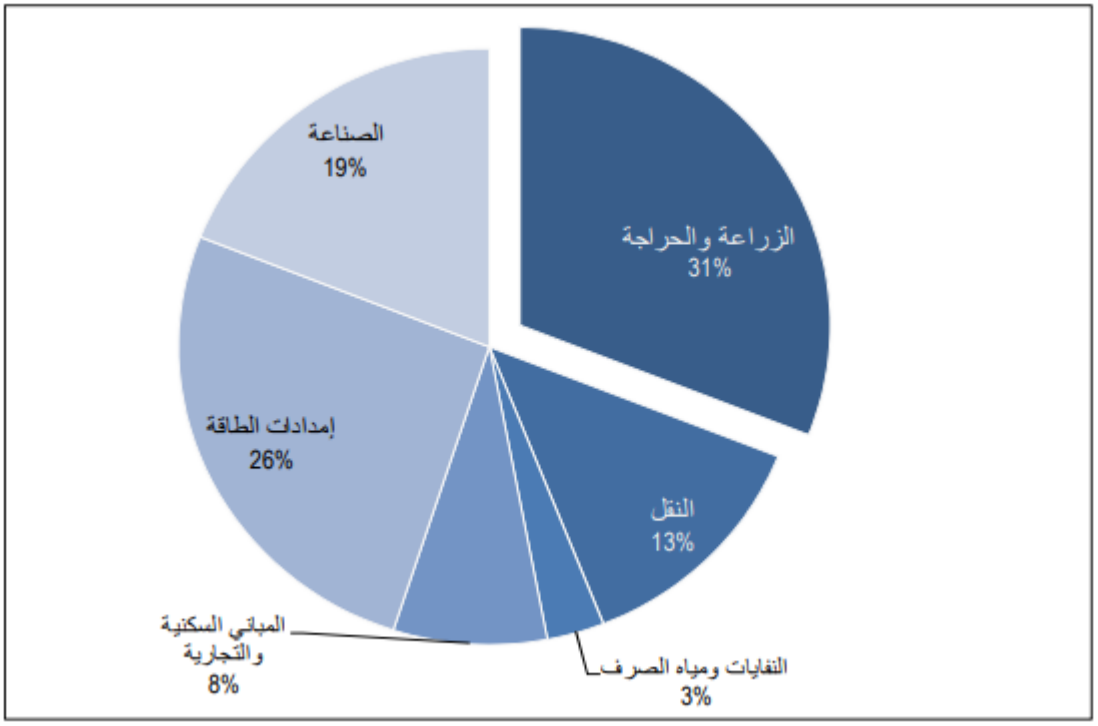

المصدر:

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC): Fourth assessment report: Climate change 2007 (AR4) (Geneva, UNEP).

ثالثا تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة:

تعتبر الصيرفة الخضراء[٢٣] اتجاهًا جديدًا في الصيرفة يهدف إلى تمويل مشاريع الطاقة النظيفة ذات الكفاءة العالية والمنخفضة الكربون، وتحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام ومع الحفاظ على سلامة البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية. وتتمثل أهمية الصيرفة الخضراء في تقليل تأثير البنوك على البيئة، حيث أدانت العديد من المؤسسات البنكية عالميًا بتمويل مشاريع ضارة بالبيئة والمجتمع. وتضغط المجتمع المدني والمؤسسات الغير الهادفة للربح على البنوك لإدماج الاعتبارات

(٢٣) الصيرفة الخضراء : تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية في الأنشطة المصرفية .

البيئية في برامج الإقراض وأنشطتهم اليومية، بهدف تحميل المصارف مسؤولية أعمالها في تأمين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وتعتبر الصيرفة الخضراء أحد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف البيئة والتنمية المستدامة. [٢٤] والجدول رقم (٢) يوضح دور البنوك داخل وخارج إطار الصيرفة.

جدول رقم (٢)

بروز دور البنوك داخل وخارج إطار الصيرفة الخضراء

داخل إطار الصيرفة الخضراء	خارج إطار الصيرفة الخضراء
غياب مسئولية البنوك في حماية عناصر البيئة الأساسية الماء والهواء والتراب كونها مؤسسات تهدف فقط إلى تحقيق الربح فهي لا تراعي مسألة التوازن البئي والايكولوجي والبيولوجي	عمل البنوك على توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون
قيام البنوك بمنح تمويلات ضعيفة جدا للأفراد والشركات التي ترغب في الاستثمار في الطاقات المتجددة	حرص البنوك على إدماج الاعتبارات البيئية عند منح القروض
حرص البنوك على إدماج الاعتبارات البيئية عند منح القروض	حرص البنوك على إدماج الاعتبارات البيئية عند منح القروض

(٢٤) البنك المركزي المصري. (٢٠١٢) لمعهد المصرفي المصري. الصيرفة الخضراء، ص٤

المصدر: بلعيدي محمد, تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة ,جامعة قسنطينة, الجزائر ,٢٠٢٢ ص ٣٢٠

أ- تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية: [٢٥]

في الفترة الأخيرة، اتخذت البنوك إجراءات للحد من انبعاثات الكربون وتحسين استهلاك الموارد الطبيعية، مما يستدعي تحديث العمليات البنكية والبنية التحتية للمؤسسات وتكييفها مع المعايير الجديدة المتعلقة بالحفاظ على البيئة، ومن بين هذه التدابير:

١- تهدف المباني الخضراء أو المستدامة إلى إنشاء مبانٍ صديقة للبيئة وتعمل على استخدام عمليات ذات كفاءة بيئية عالية في جميع مراحل دورة حياة البناء، بدءًا من تحديد الموقع والتصميم والتشغيل والترميم والصيانة، وحتى الهدم والترحيل، وتساعد هذه المميزات على حماية صحة المواطنين والتجمعات المحلية المحيطة بها.

٢- تعمل الصيرفة الخضراء على تعزيز استخدام المعاملات الغير ورقية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت مثل خدمات الرسائل القصيرة وماكينات الصراف الآلي، وتساعد هذه العمليات في الحد من النفايات الورقية وتضمن إتمام المعاملات بشكل أسرع وأكثر أمانًا، كما تقلل استخدام الأرشيف الورقي وتسهل استرجاع وتبادل البيانات.

٣- تتطلب الصيرفة الخضراء وجود بنية تحتية صديقة للبيئة وعالية الجودة للأنظمة اللوجستية في قطاع الصيرفة، وذلك لتوفير مجموعة متكاملة من خدمات البنية التحتية التي تعزز استخدام الطاقة النظيفة، وتضمن تحقيق العناصر الضرورية لبيئة نظيفة وصحية ولتحقيق التنمية المستدامة.

ب- تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء: [٢٦]

(٢٥) بلعيدي محمد, تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة ,جامعة قسنطينة, الجزائر ,٢٠٢٢ ص ٣٢١

(٢٦) المرجع السابق ص ٣٢١-٣٢٢

يتضمن العمل على تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء التي تهدف إلى الحد من التأثير السلبي على البيئة وزيادة التنمية المستدامة، وتشمل بعض المنتجات التي تم تطويرها من قبل البنوك مثل:

١- تعتبر البطاقات الخضراء من أهم المنتجات التي تشجع وتطور الصيرفة الخضراء، وتتضمن بطاقات الخصم والائتمان الخضراء التي تم تصميمها لدعم الأنشطة البيئية، حيث يتم تخصيص نسبة تبرع تساوي ٠,٥% من كل عملية بنكية يقوم بها صاحب البطاقة لصالح المنظمات غير الحكومية.

٢- يتضمن التمويل العقاري الأخضر قروضًا منخفضة التكلفة تقدم للعملاء الذين يرغبون في شراء منزل يستخدم طاقة نظيفة أو الاستثمار في الأجهزة الموفرة للطاقة المتجددة، ويساعد هذا التمويل على تقليل انبعاث الكربون الضار بالبيئة، كما يمكن للمصارف دعم هذا التمويل عن طريق تغطية تكاليف التحول من منزل تقليدي إلى منزل صديق للبيئة.

٣- تشمل قروض تمويل السيارات الخضراء القروض التي تشجع شراء السيارات التي تعمل بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة، وقد زاد حجم هذه القروض في الآونة الأخيرة خاصة في قارتي أوروبا وأستراليا.

٤- يتضمن التمويل المتناهي الصغر توفير فرصة للأفراد الذين يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل، حيث يتم تزويدهم بالقروض المتناهية الصغر لتمويل مشاريع بيئية مثل منشآت الطاقة الشمسية ومحطات إعادة التدوير.

٥- تعمل البنوك حاليًا على تشجيع العملاء لاستخدام بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان بدلاً من الشيكات البنكية والاستعلام عن البيانات الكترونيًا بدلاً من النسخ الورقية، وذلك لتشجيع المنتجات غير الورقية.

رابعا سياسات البيئة العالمية (الحماية البيئية الدولية) في تصورات خضراء: [٢٧]

(٢) زايد محمد, المركز الجامعي نور البشير البيضاء ,مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ,المجلد : ٩ ,العدد :٢ , ٢٠٢٠ ,ص ٢٨٥-٣٠٩

تتشابه عدة منظمات وأساليب لحماية البيئة في العديد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالطبيعة والنظم الإيكولوجية. ومن بين الاتجاهات الرئيسية التي يتم التركيز عليها هي المركزية الطبيعية، التنوع البيولوجي، الاستدامة، والأخلاقيات البيئية الما بعد المادية.

تعتبر **المركزية الطبيعية** ردًا على المركزية الإنسانية التي تعتبر الإنسان هو السيد الفعلي للكون، بينما تقوم المركزية الطبيعية على فكرة أن جميع المخلوقات في الطبيعة هي نتيجة تفاعلات متبادلة بينها، وهذا يجعل الإنسان يخرج من محوره في البيئة ويؤكد على أهمية التكامل بين جميع عناصر النظام البيئي. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الفكرة قد تلقت العديد من الانتقادات، حيث أنه ليس من المنطقي أن يتم قبول المساواة بين الإنسان وبين المكونات الأخرى في الطبيعة، مثل الحيوانات والنباتات.

اما في مفهوم **التنوع البيولوجي**، يرى هذا الاتجاه أن الفكرة السائدة لقرون عند الإنسان هي فكرة البقاء للأقوى والأكثر صلابة، وهذا الفكر دفع الإنسان إلى التركيز على تجميع القوة والسيطرة، مما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية كثيرة. ومن ثم، طرح مبدأ التنوع البيولوجي الذي يؤكد على وجود أنماط حياتية متعددة للكائنات الحية، وأن الفرد يختلف عن الآخر في النظام البيئي الكلي. ويعزى تناقص التنوع البيولوجي في الآونة الأخيرة إلى التغيرات التي طرأت على بيئة الكائنات الحية، مثل الاستغلال المفرط للموارد والتلوث، بما في ذلك الأمطار الحمضية.

يتمحور مذهب **الاستدامة** والاستخدام الأمثل للموارد حول حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، وظهر هذا المذهب بعد عمليات التنمية الجائرة التي أثرت سلبًا على مجتمعات العالم الجنوبي، بالإضافة إلى المجتمعات التي اتبعت نموذج التنمية السريع. ومن هنا، ظهرت مصطلحات مثل التنمية المستدامة، وذلك بعد اندلاع أزمة الطاقة. يهدف هذا المذهب إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفيرها للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الإدارة البيئية، وتوفير الطاقة المتجددة وتقليل الاستهلاك الزائد والمفرط والتلوث الناتج عنه.

في مذهب **الأخلاقيات البيئية ما بعد المادية**، يرى أنه من الضروري النظر إلى الموارد الطبيعية من منظور أخلاقي، حيث إنها نتاج عمليات طبيعية وليست نتيجة للنشاط البشري. وبالتالي، يتم اعتبار الإنسان كمواطن عادي في المجتمع الطبيعي

ولا يتمتع بحقوق خاصة على أي نحو أكثر من الأعضاء الآخرين في المجتمع الطبيعي.

أما المذهب الكلي، فيروى أن الكون هو مجموعة من الأنظمة الكلية التي يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر، ولا يمكن فهم هذه الأجزاء إلا من منظور كمي. ومن هذا المنظور، يُمكن فهم التفاعلات التي تحدث في الطبيعة وتغيراتها، حيث لا تعد الأنظمة البيئية مغلقة أو منعزلة عن بعضها، وبالتالي، يتفاعل كل شيء في الطبيعة مع غيره من الأنظمة المحيطة به، مما يؤدي إلى تأثيرات متبادلة بينها.

خامسا الأثر البيئي للنزاع الإرهابي المسلح: (٢٨)

تؤدي النزاعات الإرهابية والعسكرية إلى آثار بيئية سلبية كبيرة على المناطق المتضررة، وتتضمن هذه الآثار تلوث المياه والتربة والهواء، وتدمير الغابات والمساحات الخضراء، وتراجع التنوع الحيواني والنباتي. وتؤثر هذه الآثار على التنمية المستدامة في تلك المناطق، حيث تقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وتؤثر على الحياة البشرية والأمن الغذائي والطاقة والمياه والصحة.

من الأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة إلى النزاع الإرهابي في العراق الذي أدى إلى تلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية والنفطية، وتدمير المساحات الخضراء والتربة الزراعية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق. وفي سوريا، أدى النزاع الإرهابي إلى تدمير كبير للمساحات الخضراء والغابات في المناطق المتضررة، وتلوث مياه الأنهار والبحيرات بمواد كيميائية ونفطية، وتراجع التنوع الحيواني والنباتي في تلك المناطق.

ومن أجل معالجة هذه الآثار السلبية للنزاع الإرهابي المسلح على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، يمكن استخدام الاقتصاد الأخضر كأداة فعالة. فالاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص

(١)**Environmental legacy of Explosive Weapons in Populated Areas**
https://www.unep.org/news-and-stories/story/environmental-legacy-explosive-weapons-populated-areas

العمل وتحسين مستوى المعيشة، وذلك بطرق تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية وتساعد على تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتطبيق الاقتصاد الأخضر في المناطق المتضررة من النزاعات الإرهابية، يمكن تشجيع الاستثمارات الخضراء وتعزيز الصناعات البيئية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

سادسا سبل تعزيز دور التكنولوجيا في cop27 في مواجهة التغير المناخي: [٢٩]

تعد التكنولوجيا أداة حيوية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي، وقد تم تناول هذا الموضوع بشكل مكثف خلال انعقاد مؤتمر قمة المناخ كوب ٢٧، حيث تم تبني العديد من القرارات التي تهدف إلى تعزيز التكنولوجيا للتصدي للتغير المناخي.

من بين هذه القرارات، تم التركيز على تبادل التقنيات والمعرفة والتعاون بين الدول في مجال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي لتطوير حلول جديدة وفعالة لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الأمثلة التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر، يمكن الإشارة إلى:

١- تعزيز التعاون الدولي في مجال تجميع ونقل التكنولوجيا والمعرفة والتبادل العلمي والتقني، وتبني قرارات حول إنشاء منصات عالمية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

٢- تشجيع الابتكار وتطوير حلول تقنية لإدارة المياه والغابات والتربة والموارد الطبيعية بشكل عام، وتبني قرارات حول تعزيز التعاون بين الدول والشركات والمؤسسات البحثية في هذا المجال.

٣- تعزيز التقنيات النظيفة والمستدامة وتشجيع استخدامها في الصناعات المختلفة، وتبني قرارات حول دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في التقنيات النظيفة.

---

(٢٩)الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر https://unfccc.int/cop27

٤- تعزيز التعاون المشترك بين الدول في مجال الطاقة المتجددة، وتبني قرارات حول تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتطوير برامج لزيادة الوعي العام بأهمية الطاقة المتجددة.
٥- تفعيل دور المجتمع المدني والشراكات العامة والخاصة في تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة والمستدامة.

سابعا الاقتصاد الأخضر والدولة المصرية:

تعتبر مصر واحدة من الدول التي تعمل بجد على تنفيذ الاقتصاد الأخضر، وتم تحديد خطة محددة لتحقيق هذا الهدف. وفيما يلي نستعرض بعض المبادرات والخطوات التي تهدف إلى تنفيذ الاقتصاد الأخضر في مصر: (٣٠)

١- زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة: تعتبر الطاقة المتجددة من أهم أسس الاقتصاد الأخضر، وقد تم إطلاق مبادرة "رؤية ٢٠٣٠" في مصر، والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في الخليج العربي إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
٢- تحسين كفاءة استخدام الموارد: تعمل الحكومة المصرية على تحسين كفاءة استخدام المياه والتربة والموارد الطبيعية بشكل عام، وتنفيذ برامج لتحسين إدارة النفايات.
٣- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة: تعمل الحكومة على تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا النظيفة، وتنفيذ برامج لتدريب الشباب على الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.
٤- تحسين جودة الهواء: تعمل الحكومة على تحسين جودة الهواء وتنفيذ برامج للحد من التلوث الناتج عن الصناعات ووسائل النقل.
٥- تحسين النقل العام: تعمل الحكومة على تحسين النقل العام وتنفيذ برامج لتشجيع استخدام وسائل النقل النظيفة والمستدامة، مثل الدراجات الهوائية والقطارات الكهربائية.
٦- تنفيذ برامج لتحسين الطاقة في القطاع الصناعي والمنازل.

(٣٠) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر : جهود-مصر-لتعزيز-الاقتصاد-الأخضر/ https://www.sis.gov.eg/Story/237408

٧- تطوير الزراعة العضوية: تعمل الحكومة على تحويل المزارع المصرية إلى زراعة عضوية، وذلك بتوفير الموارد اللازمة للفلاحين، وتوفير الدعم اللازم لهم.
٨- تشجيع السياحة البيئية: تعمل الحكومة على تشجيع السياحة البيئية وتطوير المناطق السياحية الخضراء.
٩- تنفيذ برامج لتحسين الصحة البيئية: تعمل الحكومة على تنفيذ برامج لتحسين الصحة البيئية والتخفيف من تأثير الأمراض الناتجة عن التلوث.

كما تتمثل خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر في تنفيذ أسس مبادرات وبرامج تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية والاقتصادية. وتتضمن هذه الخطة إنشاء هيئة الطاقة المتجددة والمحافظة على الطاقة، والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة المستخدمة في البلاد. كما تشمل الخطة إنشاء العديد من المحطات الكهربائية التي تعمل بالطاقة الشمسية والرياح، وذلك لتوفير الطاقة والحد من الانبعاثات الضارة.
كما تعمل الحكومة على تشجيع الشركات والمؤسسات على استخدام التقنيات النظيفة والمستدامة في عمليات الإنتاج والتصنيع، وتشجيع الاستثمار في الصناعات البيئية والمتجددة. وتعمل الحكومة على تدريب العمال وإعطائهم المهارات اللازمة لتطبيق التقنيات النظيفة والمستدامة.
وتشمل خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر أيضًا إعادة تدوير النفايات وتحسين إدارتها، وتطوير الزراعة العضوية ودعم الفلاحين في هذا المجال، وتعزيز السياحة البيئية والترويج للمناطق السياحية الخضراء.

وبشكل عام، يمكن القول إن خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر تعد خطوة مهمة نحو التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتعمل الحكومة المصرية بجد على تنفيذ هذه المبادرات والبرامج لتحقيق الهدف المنشود.

فيما يتعلق بالذي تم بالفعل تنفيذه لتحقيق هذه الخطة، فإن مصر تبنت سياسة الاقتصاد الأخضر في العديد من المجالات، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل. وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الصدد، من بينها: (٣١)

١- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة: حيث تعمل الحكومة المصرية على زيادة حصتها من الطاقة المتجددة، وقد تم تنفيذ مشروعات كبيرة لتوليد الطاقة الشمسية والرياح، مثل محطة بنبان الشمسية ومحطة جبل الزيتون للطاقة الرياحية.

٢- تحسين كفاءة استخدام الموارد: حيث تعمل الحكومة على تحسين كفاءة استخدام المياه والتربة والموارد الطبيعية بشكل عام، وتنفيذ برامج لتحسين إدارة النفايات.

٣- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة: حيث تعمل الحكومة على تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا النظيفة، وتنفيذ برامج لتدريب الشباب على الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.

٤- تحسين جودة الهواء: حيث تعمل الحكومة على تحسين جودة الهواء وتنفيذ برامج للحد من التلوث الناتج عن الصناعات ووسائل النقل.

٥- تحسين النقل العام: حيث تعمل الحكومة على تحسين النقل العام وتنفيذ برامج لتشجيع استخدام وسائل النقل النظيفة والمستدامة، مثل الدراجات الهوائية والقطارات الكهربائية.

٦- تنفيذ برامج لتحسين الطاقة في القطاع الصناعي والمنازل مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية.

خاتمة:

يمثل الاقتصاد الأخضر توجهاً استراتيجياً هاماً للحكومات والمجتمعات في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم. ويركز الاقتصاد الأخضر على تنمية القطاعات الحيوية وتعزيز الاستثمار في المشاريع الخضراء، وتحقيق الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٣١) موقع رئاسة مجلس الوزراء المصرية https://www.cabinet.gov.eg/

وتتطلب تحقيق الاقتصاد الأخضر تعاوناً دولياً ووعياً مجتمعياً وتدابير فعالة لمواجهة التحديات البيئية المختلفة، مثل استخدام الموارد الطبيعية والتلوث وشح المياه وتردي الأراضي والتنوع الأحيائي وتغير المناخ.

وتعد تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية وتصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء أهم الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق الاقتصاد الأخضر. كما يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دوراً حيوياً في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعد خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر مثالاً مشرفاً على تطبيق هذا التوجه في الوطن العربي، وتؤكد بذلك على التزامها بمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي النهاية، يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر يمثل توجهاً استراتيجياً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتطلب جهوداً مشتركة وتعاوناً دولياً واسعاً لتحقيق هذا الهدف وتجاوز التحديات المختلفة التي تواجه العالم.

نتائج البحث:

توصلت الورقة البحثية إلى عدد من النتائج الرئيسية كالاتي:

أولاً: أكدت أهمية الاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: تبين أن هناك حاجة للتعاون الدولي والجهود المشتركة لتحقيق الاقتصاد الأخضر وتجاوز التحديات المختلفة.

ثالثاً: أشارت الورقة إلى أهمية التكنولوجيا في دعم الاقتصاد الأخضر ومواجهة التغير المناخي. وأخيراً، تسلط الضوء على خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ويمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد الأخضر يمثل توجهًا استراتيجيًا هامًا لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يستدعي ذلك جهودًا مشتركة وتعاونًا دوليًا واسعًا لتحقيق هذا الهدف وتجاوز التحديات المختلفة التي تواجه العالم اليوم.

المراجع:-

المراجع باللغة العربية:

١) المالكي عبد الله بن محمد ،"التحول نحو الاقتصاد الأخضر :تجارب دولية"، المجلة العربية للإدارة، ٢٠١٧، المجلد٣٢، العدد ٤ ، ص٢.

٢) الكواز، أحمد، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن والمائة عشر، المعهد العربي للتخطيط الكويت ،٢٠١٤، ص ٤.

٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الامم المتحدة،٢٠١٢، ص ١٩

٤) البنك المركزي المصري، (٢٠١٢) المعهد المصرفي المصري، الصيرفة الخضراء، ص٤

٥) الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر

https://unfccc.int/cop27

٦) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر :

https://www.sis.gov.eg/Story/237408/جهود-مصر-لتعزيز-الاقتصاد-الأخضر

٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة, نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات"، الامم المتحدة، ٢٠١١ .ص ٩-١٠

٨) بلعيدي محمد، تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٢ ، ص ٣٢١

٩) بول اليوت، السياسة الخضراء : الوعد العالمي، دار نشر جيلفور للنشر، انجلترا، ١٩٩٩

١٠) جيهان عبد السلام عباس، " دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مجلد ٢٤، عدد ٢، ٢٠٢٣

١١) زايد محمد، المركز الجامعي نور البشير البيضاء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد : ٩ ،عدد :٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٨٥-٣٠٩

١٢) عقيل حسين عقيل، المنهج العلمي وطريقة تحليل المضمون، دار ابن كثير، سوريا ، ٢٠١١

١٣) فاطمة بكدى، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق ، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ٢٠١٩

١٤) مصطفى حسين باهى، منى احمد الأزهري، نرمين محمود خليل، المرجع في البحث العلمي (نظري - تطبيقي)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ٢٠١٨

١٥) مسعودة، رداس ويمينة عاتي، الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصاد والبيئة، مجلد ٧، عدد٧، ٢٠١٩، ص ٩٣-١١٣

١٦) موقع رئاسة مجلس الوزراء المصرية/https://www.cabinet.gov.eg

١٧) نجاتي، حسام الدين، الاقتصاد الأخضر ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٥١ , معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٤، ص ١٤-١٥

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Environmental legacy of Explosive Weapons in Populated Areas https://www.unep.org/news-and-stories/story/environmental-legacy-explosive-weapons-populated-areas

2) R. Dobbs et al.: Resource revolution: Meeting the world’s energy, materials, food, and water needs (New York, McKinsey Global Institute, 2011).

3) UNEP, (2011), "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", united nation, , united nation environment program, P.1-52.
4) UNESCAP (2012). Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, The Asian Development Bank, Bangkok, p.39.
5) United Nation, "Understanding and Operationalizing Green Economy into National Development Planning in the Caribbean Context “, united nation, 2008, p. 8-26.
6) UNEP: Assessing the environmental impacts of consumption and production: Priority products and materials, International Resource Panel (Paris, 2010).
7) Voumik, Liton Chandra and Shah Gaffar Hossain, “Agreen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh?”, Journal of Economics and Sustainable Development,2014 , Vol.5, No.3, p.119-131.
8) World Bank: What a waste: A global review of solid waste management (Washington, DC, 2012).